رسالتان في

البداء

تأليف

العلامة المجاهد آية الله

آية الله العظمى

الشيخ محمد جواد البلاغي

السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي

إعداد

السيد محمد علي الحكيم

رسالتان في

البداء

تأليف

العلامة المجاهد آية الله

الشيخ محمد جواد البلاغي

آية الله العظمى

السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي

إعداد

السيد محمد علي الحكيم

الكتاب:	رسالتان في البَداء
المؤلّفان:	الشيخ البلاغي والسيّد الخوئي
إعداد:	السيّد محمّد عليّ الحكيم
نشر:	المؤلّفان
الطبعة:	الأُولىٰ ـ ١٤١٤ هـ
التصوير الفنّي (الزينكغراف):	حميد ـ قم
المطبعة:	ياران ـ قم
الكـمّية:	٢٠٠٠ نسخة
السعر:	٦٠ تومان

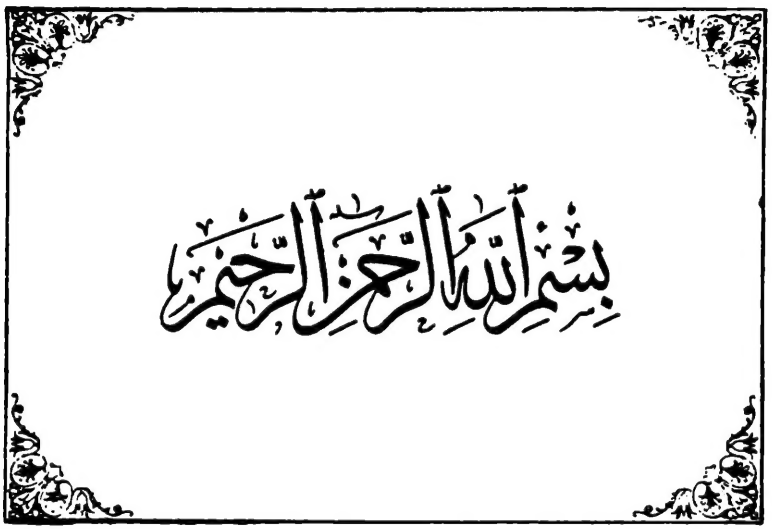
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء . .

إلىٰ . .

محـيي معـالم الدين وأهلـه . .

الإمـام المهـديّ المنتظـر . .

راجيـاً الصفح والدعـاء . .

عبدك

محمّد عليّ

مقـدِّمة الإعـداد:

بسـم الله الرحمٰن الرحيم

الحمـد لله ربّ العـالمين، وأفضـل الصـلاة وأتمّ التسـليم علىٰ خير خلقـه، محمّـد وآله الطـيّبين الطاهـرين، لا سـيما بقيّـة الله في الأرضـين، عجّل الله تعـالىٰ فرجه الشـريف.

الكلّ يعـلم ما للأُمـور العقائـدية من أهمّـيّة في بنـاء فكر الفـرد المؤمن ومبـادئـه، ويسـتـتبعهـا وجوده الخـاصّ من خـلال المـواقف التي يتّخـذها كلّ يـوم في خضـمّ التيّارات والاتّجاهـات الفكرية المختلفـة التي تسـود العالَم اليـوم.

ومـن تلك الأُمـور التي امتـازت به الإمـاميـة عن غـيرهـا ـ تبعـاً لكتاب الله وسُـنّة رسـوله الأكرم صـلّىٰ الله عليـه وآله وسـلّم ـ هو القول بالبَـداء.

ممّا جعل بقيّة الفرق التي لم تتّخذ مدرسة أهل البيت عليهم السلام منهجاً لها، جعلها تشنِّع على الإمامية عقيدتهم هذه، تجاهلاً أو جهلاً بأدلّتهم عليها.

ولو أنّهم كلّفوا أنفسهم جهداً قليلاً، وبحثوا في ما كتبه علماء الإمامية في البَداء ومفهومه، لوجدوا أنّ الحقّ معهم.

ولذلك انبرىٰ علماء الإمامية للردّ علىٰ افتراءات المفترين وشبهات المبطلين، فأَوْدعوا موسوعاتهم الحديثية ما ورد في البَداء من روايات عن العترة الطاهرة عليهم السلام، وكتبوا فيه فصولاً ومباحث خاصّة في كتبهم الكلامية والعقائدية وغيرها، كما أفردوا له كتباً ورسائل خاصّة، فلا يكاد يخلو أيّ كتاب أُلِّف في العقائد أو الكلام ـ وربما في غيرها ـ من البحث في البَداء.

فقد أحصىٰ الشيخ آقا بزرك الطهراني ـ رحمه الله ـ في موسوعته القيّمة «الذريعة» نحواً من ٣٠ كتاباً أو رسالة مستقلّة صُنّفت في هذا المجال، توضيحاً لمفهومه العقائدي وما المراد منه، أو دفاعاً عن الاعتقاد به، وردّاً للشكوك والشبهات المحاكة حوله[1].

وإذا أضفنا إلىٰ ما تقدّم كتباً ورسائل أُخرىٰ قد أُلِّفت في نفس الموضوع، في الفترة التي تلت إتمام تأليف «الذريعة» أو

---

(١) انظر: الذريعة ٣/٥١ ـ ٥٧ رقم ١٣١ ـ ١٥١ و١١/١٢٧ رقم ٧٩٠ و٢٦/٨٧ رقم ٤١٩.

ممّا فات الشيخ الطهراني تسجيله فيها، لكان العدد المحصىٰ غير هذا.

أمّا إذا حاولنا استقصاء ما كتب عن البَداء ـ كفصول وبحوث ـ ضمن الكتب المختلفة، لَكان إحصاء ذلك أمراً عسيراً.

من ذلك كلّه يظهر مدىٰ اهتمام علمائنا بأمر البَداء لدقّة مطلبه وحسّاسيّته، وهذا ما سيتّضح من الرسالتين الآتيتين إن شاء الله تعالىٰ.

المؤلِّفان:

نحن نقف اليوم أمام عَلَمَيْن من جهابذة أعلام علمائنا الإمامية في القرن الأخير، رضوان الله عليهم، فقد كانا مصداقاً حقيقياً لِما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام حينما سأله معاوية بن عمّار قائلاً:

قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجلٌ راويةٌ لحديثكم، يبثُّ ذلك في الناس، ويُشدِّده في قلوبهم وقلوب شيعتكم، ولعلّ عابداً من شيعتكم ليست له هذه الرواية، أيُّهما أفضل؟

قال: الراوية لحديثنا، يُشدِّد قلوب شيعتنا، أفضل من ألف عابد[٢].

---

(٢) الكافي ١/ ٢٥ ح ٩، وقد نقل شيخ الإسلام العلاّمة المجلسي ما بمعناه عن مصادر شتّىٰ في بحار الأنوار ٢/ ١ ـ ٢٥ ح ١ ـ ٩٢ باب «ثواب الهداية والتعليم، ←

وهما:

١ ـ العلّامة المجاهد آية الله الشيخ محمّد جواد البلاغي (١٢٨٢ ـ ١٣٥٢ هـ) الذي ما فتئ يقارع الفرق الباطلة والأفكار الهدّامة، ويدُكّ حصونها ويفنّد مزاعمها ومفترياتها، فبرع في ردِّ كيدهم ودحض أباطيلهم، فكان أكثر من نصف مجموع ما جاد به يراعه الشريف ـ الذي تجاوز الخمسين مصنَّفاً ـ هو في مجال العقائد، والبقيّة في الفقه والأُصول والتفسير وغيرها.

فكان من الأفذاذ الّذين يندر وجودهم في الأزمان ممّن حامىٰ وذبّ عن قُدس الشريعة والمذهب؛ قدَّس الله نفسه الزكية، ونوَّر مرقده، وجعل الجنّة مأواه[٣].

٢ ـ آية الله العظمىٰ السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٣١٧ ـ ١٤١٣ هـ) الذي كان نجماً لامعاً في سماء المرجعية الدينية والحوزات العلمية، فربّىٰ وتخرّج علىٰ يديه ـ في غضون أكثر من ستّين سنة من التدريس والإفادة ـ مئات من العلماء والأفاضل والمجتهدين، فصار منهم من هو مرجع تقليد للشيعة اليوم، ومنهم المتخصِّصين في شتّىٰ علوم المعرفة، كفقهاء ومحقِّقين وباحثين ومفكِّرين وخطباء ومرشدين وأساتذة

وفضلهما، وفضل العلماء، وذمّ إضلال الناس».

(٣) لمزيد الاطّلاع علىٰ ترجمته ـ قُدِّس سرُّه ـ انظر علىٰ سبيل المثال: أعيان الشيعة ٤/٢٥٥، نقباء البشر في القرن الرابع عشر ١/٣٢٣ رقم ٦٦٣، الكنىٰ والألقاب ٢/٨٣ رقم ٥، الأعلام ٦/٧٤.

أكفاء في الحوزات العلمية.

فهو بحقّ أُستاذ الفقهاء والمجتهدين، وزعيم الحوزات العلمية، ومروِّج الشريعة في العقود الأخيرة، إذ لا تكاد تجد قضيّة من القضايا أو مسألة من المسائل لم يكن له فيها رأي، مع الدقّة في العرض والقوّة في الاستدلال والمبنىٰ؛ قدَّس الله روحه الطاهرة، ونوَّر مضجعه، وجعل الجنّة مآله ومثواه[٤].

الرسالتان .. ومنهج العمل فيهما:

هما من أفضل ما كُتب في «البَداء» فهما بعيدتان عن الاختصار المخلّ، والتطويل الممِلّ، وهما علىٰ قصرهما تغنيان الباحث عن الحقّ عن غيرهما، ممّا يثبت ويؤكّد منزلة المؤلِّفَيْن العلمية السامية، فقد كُتبتا بأُسلوب واضح جليّ، وبُنيتا علىٰ استدلال جميل ظاهر، ولم تشحنا بالاصطلاحات العلمية والتعبيرات الغامضة التي لا يفهمها الكثيرون، وقد استقصىٰ المؤلِّفان ـ قدَّس الله سرَّهما ـ فيهما كلّ جوانب المسألة، ولم يتركا تساؤلاً إلّا وأجابا عنه بالدليل القويّ المقنع.

أمّا **الرسالة الأُولىٰ**، فهي للشيخ البلاغي عطَّر الله مرقده، كان قد حرّرها جواباً عن استفسار ورد إليه عن البَداء.

---

(٤) لمزيد الاطّلاع علىٰ ترجمته ـ قُدِّس سرُّه ـ انظر علىٰ سبيل المثال: معجم رجال الحديث ٢٢/١٧ رقم ١٤٦٩٧، نقباء البشر في القرن الرابع عشر ١/٧١ رقم ١٦٤.

كانت قد نُشرت لأوّل مرّة في أواسط الخمسينات من هذا القرن الميلادي، بآسم: «مسألة في البَداء» في آخر المجموعة الرابعة من سلسلة «نفائس المخطوطات» التي كان يصدرها في بغداد الشيخ محمّد حسن آل ياسين.

فأعدتُ العمل عليها بما يناسب عصرنا الحالي من الإخراج الفنّي، مثل توزيع النصّ والاستفادة من علامات الترقيم الحديثة، وتخريج الروايات اعتماداً على مصادرها الأصلية، فأدرجت هذه في الهامش مع توضيحات أُخرى.

أمّا تعضيد الروايات الواردة فيها بمصادرأُخرى، فقد استغنيت عنه في هذه الرسالة بما جاء منه في الرسالة الثانية، فمن لم يرو غليله إجمال الرسالة الأُولى انتقل إلى الثانية؛ لأنّها أكثر تفصيلاً.

إذ أنّني لم أُقدِّم الأُولى على الثانية إلّا لأنّها أقدم تاريخاً، وأصغر حجماً؛ ولأنّ الشيخ البلاغي كان أُستاذ السيّد الخوئي في علم الكلام، رحمهما الله رحمة واسعة.

أمّا الرسالة الثانية، فهي إحدى فصول كتاب «البيان في تفسير القرآن» للسيّد الخوئي طيَّب الله مضجعه، تحت عنوان: «البَداء في التكوين» كتبه استطراداً لمبحث «النسخ في التشريع» فآستللتها منه، وأعدت العمل عليها كما مرَّ آنفاً.

وقد تصرّفت بالفقرة التي سبقت تمهيد السيّد الخوئي بما يناسب جعل الفصل المستلّ كرسالة مستقلّة، ووضعت

ذلـك بين معقوفـتين [ ].

كمـا أعـدت ترتيب وصيـاغة التخريجات في هوامشـها، إذ ربمـا نقل السـيّد الخوئي ـ قُـدِّس سـرُّه ـ الرواية بالواسـطة لا مـن المصـدر الأصـلي، وذلك بإحالتها علىٰ مصـادرها الأصلية أوّلاً، وأثبـتُّ ما تضمّـنته من اختـلافات، ومـن ثـمّ ألحقت بها المصـادر الوسـيطة، كالجوامع الحـديثية: بحـار الْأَنـوار والوافي، وآعتمـدت في ذلـك كلّه علىٰ الطـبعات الجديدة للمصـادر؛ لأنّها أكثر تـداولاً، وأيسـر تنـاولاً.

وأبقـيت علىٰ التخـريجـات القديمة كمـا هي، التي ربمـا اعتمـد فيهـا السـيّد الخوئي علىٰ الطبعـات الحجـرية، وجعلتها بـين قوسـين ( ) محـافظة علىٰ الأصـل من ناحيـة، وليسـتفيد منها مـن يمتلك تـلك الطبعات مـن المصادر مـن ناحية أُخـرىٰ؛ وليكون الجمـع أتمّ وأكمـل، كما إنّني لم أُدقِّـق في صحّـة هذه التخـريجات، لعدم توفُّـر تلك الطبعـات لديّ، ولذلـك لم أُدرجهـا في قائمـة المصـادر، كمـا وقد أشـرت في الهامـش إلىٰ مـا كان منقـولاً منه بالواسـطة.

كمـا أدرجتُ تخريجـات الآيات الكريمـة في الهامـش بدلاً عـن إلحاقها بهـا في المتـن كما كانـت عليه في السـابق.

ثـمّ إنّ السـيّد الخـوئي كان قد أحـال علىٰ ثـلاث تعليقات في آخـر كتابه، فأدرجتهـا في محـالِّها من الهـامش.

كمـا أضفتُ بعـض الهـوامش التـوضيحيـة، فما كـان منه

مستقـلّاً ألحقت بـه حـرف (م) ومـا كان منـه ملحقـاً بالهـامش الأصلي جعلتـه بين معقوفتـين [ ] وألحقت بـه حرف (م) أيضـاً، ليُعـلم أنّه ممّـا ليس في الأصـل، فهو مضـاف مزيـد، أمّا مـا كان في ثنايـا الهامش فآكتفـيت بجعله بـين المعقوفتين [ ] ليتميّـز عمّـا كان في الأصـل.

فكـلُّ ما في الهـوامش هو منـه قُـدِّس سـرُّه، إلاّ مـا كان بيـن معقـوفتين [ ] أو ملحقـاً به حـرف (م).. فأصبحـت الهوامش هـي هي، وهـي غيرها.

في الختـام:

مـا كان عمـلي هذا إلاّ خـدمة للحقّ ابتغـاء مرضاة الله تبـارك وتعالىٰ، ومـا هو إلاّ مـن منّـه وفضله، عسـىٰ الله أن ينفـع به، فهـو وليُّ ذلـك، والله مـن وراء القصـد، وهو يهـدي السـبيل.

والحمـد لله أوّلاً وآخـراً

٩ ربيع الأوّل ١٤١٤ هـ
ذكرىٰ اليوم الأوّل من إمامة
الإمام المهـديّ المنتظر
عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف

محمّـد عليّ الحكيم / قـم المشـرَّفة

مسألة في البداء

تأليف
العلامة المجاهد آية الله
الشيخ محمد جواد البلاغي

بسم الله الرحمٰن الرحيم

وله الحمد وهو المستعان

إنّ الله جلّ شأنه قد اقتضت حكمته ولطفه بعباده ـ في دلالتهم علىٰ مقام إلٰهيّته في علمه وقَدَرِه وإرادته ـ أن يجعل نظام العالَم ـ في أحواله وأدواره ومواليده ـ مبنيّاً ـ نوعاً ـ علىٰ قوانين الأسباب والتسبيب في المسبّبات، المرتبطة بالغايات والحكم، والدالّة علىٰ قصدها.

وهو الخالق للسبب والمسبّب، والجاعل للتسبيب، وبيده الأسباب وتسبيباتها، في وجودها وبقائها وتأثيرها، وتحكيم بعضها علىٰ بعض، فقد يعدم السبب، وقد يبطل

تأثيره، وقد يمنع تأثيره بسببٍ آخر، وقد يعدم ما يحسب الناس أنّه موضوع القانون المقرّر ويقيم غيرَه مقامه.

وهذا هو مقام البَداء والمحو والإثبات، وهو ـ جلّ شأنه ـ عالِمٌ منذ الأزل بما تؤدّي إليه مشيئته من المحو والإثبات، وهذا العلم هو: ﴿أُمّ الكتاب﴾[1].

فالمحو إنّما هو لِما لَه نحو ثبوتٍ بتقدير الأسباب وتسبيباتها، وسيرها في التسبيب.

وعلىٰ ذلك يجري ما روي في «أُصول الكافي» في صحيحة هشام وحفص، عن أبي عبدالله عليه السلام:

«[و][2] هل يُمحىٰ إلّا ما كان ثابتاً؟! . . .» الرواية[3].

إذ لا يعقل محو ما هو ثابت الوقوع بعينه في علم الله وأُمّ الكتاب.

وأمّا كون المراد من المحو هو إفناء الموجود، ومن الإثبات إيجاد المعدوم أو إبقاء الموجود ـ كما ذُكر في صدر السؤال[4] ـ:

فيدفعه أوّلاً: أنّه خلاف ظاهر الآية الكريمة وسوقها؛ لأنّ

---

(١) سورة الرعد ١٣: ٣٩.

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) الكافي ١/ ١١٤ ح ٢، وتتمّته: وهل يُثبت إلّا ما لم يكن؟!

(٤) يشير المؤلّف ـ نوّر الله مرقده ـ إلىٰ ورود سؤال عن «البَداء» إليه، وإلىٰ تحرير هذه الرسالة جواباً عن ذلك السؤال.

استعمال المحو ومقابلته بِأُمِّ الكتاب إنّما يناسب مقام التسجيل والكتابة، التي هي كناية عن التقدير والتسجيل بسير الأسباب ـ وإن كان نوعيّاً ـ.

ولا يناسب في المقام إفناء العين الموجودة، مضافاً إلىٰ أنّه عند إرادة الإفناء لا يبقىٰ لقوله تعالىٰ: ﴿**وعنده أُمُّ الكِتاب**﴾[٥] معنىً تأسيسيٌّ ترتبط به أطراف الكلام في الآية، ويناسب ذِكر المحو والإثبات، كما لا ينبغي أن يخفىٰ.

ويدفعه ثانياً: احتجاج الإمام عليه السلام بهذه الآية للبَداء، وكذا الكثير من استشهادات الأئمّة بهذه الآية.

* * *

وأمّا البَداء فهو بمعنىٰ الظهور. مأخوذٌ مِن: بَدا يَبْدو بَدْواً وبُدُوّاً وبَداءةً وبَداءً وبُدُوءً، فيقال: فلانٌ بَدا له في الرأي، أي ظهر له ما كان مخفيّاً عنه، وفلانٌ برزَ فبَدا له من الشجاعة ما كان مخفيّاً عن الناس[٦].

فمعنىٰ «بَدا» في المثالين واحد، ولٰكنّ الاختلاف فيهما جاء من ناحية اللام وربطها للظهور.

---

(٥) سورة الرعد ١٣: ٣٩.

(٦) أُنظر مادّة «بدا» من: لسان العرب ١٤/٦٥ والصحاح ٦/٢٢٧٨.

فالبَداء المنسوب إلىٰ الله جلّ شأنه إنّما هو بمعنىٰ المثال الثاني. أي: ظهر لله من المشيئة ما هو مخفيٌّ علىٰ الناس، وعلىٰ خلاف ما يحسبون.

هذا ما يقتضيه العقل.

ويشهد له من صريح الأحاديث ما رواه في «أُصول الكافي» في صحيح عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام:

«ما بَدا لله في شيء إلّا كان في علمه قبل أن يبدو له»[٧].

وروايـة عمرو بن عثمان، عنه عليه السلام:

«إنّ الله لم يبدُ له من جهل»[٨].

وصحيحة فضيل ـ الآتية ـ عن أبي جعفر عليه السلام.

وصحيحة منصور بن حازم: «سألت أبا عبدالله عليه السلام: هل يكون اليوم شيءٌ لم يكن في علم الله بالأمس؟

قال عليه السلام: لا، مَن قال هذا فأخزاه الله.

قلتُ: أرأيتَ ما كان وما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، أليس في علم الله؟!

قال عليه السلام: بلىٰ، قبل أن يخلق الخلق»[٩].

---

(٧) الكافي ١/١١٤ ح ٩.

(٨) الكافي ١/١١٥ ح ١٠.

(٩) الكافي ١/١١٥ ح ١١.

أقول:

وإنّ قوله تعالىٰ: ﴿**يَمْحُو اللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الكِتاب**﴾[١٠] ينادي بأنّ مقام المحو والإثبات هو غير مقام أُمّ الكتاب، وعِلم الله المكنون، ومشيئته وإرادته الأزلية.

بل هو في مقام الظاهر في سير الأسباب وتسبيباتها.

فقد تقتضي مشيئته ـ جلّ اسمه ـ أن يمنع أسباب البقاء وطول العمر عن الزاني وقاطع الرحم، وقد يمنع الأسباب المهلكة عن واصل الرحم والمتصدّق والداعي مثلاً؛ فيمحو في هذه الموارد ما جعله لنوع الأسباب من التسبيب، وقد لا يمحوه في بعض الموارد لحكمة أُخرىٰ، فيكون قد أثبته، أي أبقاه ثابتاً.

وقد يراد من قوله تعالىٰ: ﴿يُثْبِتُ﴾ أنّه يثبت حين المحو خلاف المحو، والله العالِم.

قد كان الناس يحسبون أنّ إسماعيل بن الصادق عليه السلام هو الإمام بعد أبيه، لِما علموه من أنّ الإمامة للولد الأكبر ما لم يكن ذا عاهةٍ؛ ولأنّ الغالب في الحياة الدنيا وأسباب البقاء أن يبقىٰ إسماعيل بعد أبيه عليه السلام، فبَدا وظهر بموت إسماعيل أنّ الإمام هو الكاظم عليه السلام؛ لأنّ عبدالله كان ذا عاهة، فظهر لله[١١] وبَدا للناس ما هو في علمه المكنون.

---

(١٠) سورة الرعد ١٣: ٣٩.

(١١) أي: من الله.

وكـذا في موت محمّـد بن الهـادي عليهما السـلام، حيث ظهـر للشـيعة أنّ الإمام بعـد الهادي هو الحسـن العسـكري عليه السـلام.

وهـذا الـظهـور للشـيعة هو الأمـر الذي أحدثـه اللهُ بموت محمّـد، كمـا قـال الهادي للعسـكري عليهما السـلام عند موت محمّـد: «أَحْدِث لله شـكراً، فقد أَحْـدَثَ فيك أمـراً»[١٢].

فالإمامـة ثابتة للكاظم والعسـكري منـذ الأزل، وقـد جاء في الأحـاديث البالغة حـدّ التواتر ـ أو مـا يقاربه ـ عن النبيِّ صـلّىٰ الله عليـه وآله وسـلّم والأئمّة ممّـن هو قبـل الكاظم والعسـكري عليهم السـلام ما يتضمّـن النصّ علىٰ إمامتهمـا في جملة الأئمّـة عليهم السـلام، وقد ذكر[نا][١٣] بعض هـذه الأخبار بنحـو الإشـارة إليها في كتـاب «نصـائح الهدىٰ»[١٤].

وإلىٰ ما ذكرنـاه في معنىٰ البَـداء والمحو يرشـد ما رواه في أُصـول الكافي:

كصحيحـة زرارة، عن أحـدهما عليهما السـلام:

---

(١٢) الكافي ١/٢٦٢ ح ٤ و٥ و٨.

(١٣) أثبتناها لضرورة السياق.

(١٤) نصـائح الهدىٰ: ٢٢ وما بعدها، وراجع في أمر النصّ علىٰ إمامة الإمامين موسىٰ الكاظم والحسـن العسـكريّ عليهما السـلام: الكافي ١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٨ و٢٦١ ـ ٢٦٤ و٤٤١ ح ١ و٤٤٢ ح ٣، كفاية الأثر: ٢٥٥ ـ ٢٦٣ و٢٨٢ ـ ٢٨٨ ومواضع أُخرىٰ مختلفة منه، الإرشـاد ٢/٢١٦ ـ ٢٢٠ و٣١٤ ـ ٣٢٠، إعلام الورىٰ: ٢٩٤ ـ ٣٠٠ و٣٦٧ ـ ٣٧٠.

«ما عُبِـدَ اللهُ بشـيء مثل البَـداء»[١٥].

ومعتبرة هشـام بن سـالم، عن أبي عبـدالله عليه السـلام:

«ما عُظِّمَ اللهُ (بشـيء مثل) البَـداء»[١٦].

وصحيحـة الريّان، عن الرضـا عليه السـلام:

«ما بَعـث الله نبيّـاً قطّ إلّا بتحـريم الخمر وأن يقـرّ لله بالبَـداء»[١٧].

ونـحـوهـا معـتبـرتـا مرازم وجهـم، عن أبي عبـدالله عليه السـلام[١٨].

فإنّ الاعتـراف بمجرّد أنّـه يظهر لله من الْأُمـور مـا لم يكن محتسَـباً ـ بل كان المحتسَـب غيره ـ ليس له أهمّـيّة بالنسـبة إلىٰ جـلال الله.

إذن، فالفضـل المـذكـور والأهمّـيّة الكبـرىٰ للاعـتـراف

---

(١٥) الكافي ١/١١٣ ح ١.

(١٦) الكافي ١/١١٣ ذح ١، وفيه بدل ما بين القوسين: «بمثل».

(١٧) الكافي ١/١١٥ ح ١٥.

(١٨) قال مرازم: سـمعت أبا عبـدالله عليه السـلام يقول: «ما تنبّأ نبيٌّ قطّ حتّى يقرّ لله بخمس خصـال: بالبَـداء، والمشـيئة، والسـجود، والعبودية، والطاعة». الكافي ١/١١٥ ح ١٣.

وقال جهم ـ عمّن حدّثه ـ: قال أبو عبـدالله عليه السـلام: «إن الله عزّ وجلّ أخبر محمّداً صلّىٰ الله عليه وآله وسـلّم بما كان منذ كانت الدنيا، وبما يكون إلىٰ انقضـاء الدنيا، وأخبره بالمحتوم من ذلك، واسـتثنىٰ عليه فيما سـواه». الكافي ١/١١٥ ح ١٤.

بالبَداء ما هو إلّا لأنّه يرجع إلىٰ الاعتراف بحقيقة الإلٰهيّة، وأنّ الموجِد للعالَم إنّما هو إلٰه موجِد بالإرادة والقدرة علىٰ مقتضىٰ الحكمة، متصرِّفٌ بقدرته بما يتراءىٰ من العلل وتعليلاتها التي هي من صنعه وإيجاده، والخاضعة لتصرّف مشيئته فيها، لا أنّ وجود العالَم منوطٌ بالتعليلات الطبيعية ومحض اقتضاء الطبيعة العمياء فاقدة الشعور والإرادة، تعالىٰ الله عمّا يقولون.

وعلىٰ ذلك تجري صحيحة محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام:

«ما بعث الله نبيّاً حتّىٰ يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار [له][١٩] بالعبودية، وخلع الأنداد، وأنّ الله يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء»[٢٠].

فالبَداء، وأنّ الله يمحو ما يشاء ويثبت، وعنده أُمّ الكتاب، يكون الاعتراف بحقيقتها المعقولة ومدلول الأحاديث، هو الفارق بين الإلٰهيّة والطبيعية، وهو الفارق بين الاعتراف بحقيقة الإلٰهيّة وبين المزاعم المستحيلة في مسألة العقول العشرة المبنية علىٰ التقليد الأعمىٰ للفلسفة اليونانية ومزاعم أوهامها، مع الخبط في أمر الإيجاد بالإرادة والتعليل الطبيعي.

ثمّ إنّ مقتضىٰ دلالة العقل والنقل هو أنّ البَداء والمحو لا يقعان فيما أخبر الله به أنبياءَه وأوصياءَهم، وأخبروا به عنه جلّ

---

(١٩) أثبتناه من المصدر.

(٢٠) الكافي ١/ ١١٤ ح ٣.

اسـمه.

أمّـا دلالـة العقـل، فلأنّ وقـوع ذلـك يسـتلزم عدم وثـوق الناس بهم وبأخبـارهم، وحمل النـاس لهم علىٰ الجهـل والكذب عـلىٰ الله، فيسـقط محلّهم، وينـتقض الغرض من نصـبهم للنبوّة والإمامـة، ونقض الغـرض قبيح ومحـال علىٰ الله جـلّ اسـمه.

وأمّـا الـنـقـل، فمـنـه ما رواه في أُصـول الـكـافـي، في صحيحـة الفضلي، عن أبي جعفـر عليه السـلام:

«الـعِـلـم عِلمـان: فعِلم عنـد الله مخـزون لم يُطلـع عليه أحـداً من خلقـه، وعلم علّمـه ملائكته ورسـلَه، فما علّمـه ملائكته ورسـله فإنّه سـيكون، لا يكذّب الله نفسـه ولا ملائكتـه ولا رسـله، وعلم عنـده مخـزون يقـدِّم منـه ما يشـاء، ويؤخّر منـه ما يشـاء، ويثبت ما يشـاء»[٢١].

ونحـوها صحيـحته الأُخرىٰ عن أبي جعفـر عليه السـلام[٢٢] ورواية أبي بصيـر عن أبي عبـدالله عليه السـلام[٢٣].

وأيضـاً: أنّ الأنبـياء والأئمّة لا يخبـرون عن المغيّـبات من

---

(٢١) الكافي ١/١١٤ ح ٦.

(٢٢) قال الفضيل: سـمعت أبا جعفر عليه السـلام يقول: «من الأُمور أُمور موقوفة عند الله، يقدِّم منها ما يشـاء ويؤخِّر منها ما يشـاء». الكافي ١/١١٤ ح ٧.

(٢٣) قال أبـو بصير: قال أبو عبـدالله عليه السـلام: «إن لله عِلمين، علم مكنون مخزون، لا يعلمه إلّا هو، من ذلك يكون البَداء، وعلم علّمه ملائكته ورسـله وأنبياءه فنحن نعلمه». الكافي ١/١١٤ ح ٨.

اطّلاعهم علىٰ الأسباب وقوانينها، التي هي معرض للبَداء والمحو ـ كما يسمّيها الناس بـ «النفوس الفلكيّة والألواح القدريّة» ـ إنْ هي إلّا أسماء ـ، فإنّه اعتماد علىٰ الظنّ، وهو خلاف وظيفتهم الكريمة، ويلزم من ذلك أن يجعلوا أنفسهم معرضاً لعدم الوثوق بهم، وعدّ الناس لهم من الكاذبين حينما يظهر خلاف ما أخبروا به، وهذا نقضٌ لغرضهم في دعوة الناس إلىٰ الله وإلىٰ قبول أقوالهم وإرشادهم وتصديقهم، ونقض الغرض قبيح مستحيل علىٰ المعصوم.

إذن، فلا يخبرون الناس بالغيب اعتماداً علىٰ الأسباب أو الألواح القدريّة ـ كما يقال ويزعم ـ، وإن كانوا أكمل البشر في تلك العلوم.

وممّا يشهد لذلك ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله في بعض المواطن: «ولولا آية سبقت في كتاب الله ـ وهي قوله تعالىٰ: ﴿**يَمْحُو اللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الكِتابِ**﴾ ـ لأخبرتكم بما يكون إلىٰ يوم القيامة»[٢٤].

يريد ـ صلوات الله عليه ـ أنّ هذه العلوم المستندة إلىٰ سير الأسباب والتسبيبات والتقدير هو أعلم الناس بها، وأكملهم فيها، ولٰكنّه لا يعتمد عليها، ولا يخبر الناس

---

(٢٤) ورد الحديث باختلاف يسير في المصادر التالية: التوحيد: ٣٠٥، أمالي الصدوق: ٢٨٠ ب ٥٥ ح ١، الاحتجاج: ٢٥٨، قرب الإسناد: ٣٥٣ ح ١٢٦٦، وعنها في بحار الأنوار ٤/٩٧ ح ٤ وه.

بمـداليلها، لأنّها مَعْـرضٌ للمحـو.

فالمحصّـل ممّا ذكرنـاه:

أنّ المحـو والإثبـات في الآيـة الكـريمة ليس المـراد منها إفنـاء الموجود وإبقـاءَه، أو تجديد موجـود آخر.

وأنّ البَـداء والمحو لا يتعـلّق بما في أُمّ الكتـاب، ولا بما يخبـر الله بـه أنبـياءه والأئمّـة، ولا بما يخبـرون به عـن الله من أنبـاء الغيب، ولا يخبـرون عمّا هـو معرض للبَـداء والمحو، صلـوات الله وسـلامه عليهم.

والحمـد لله أوّلاً وآخـراً

* * *

البـــداء

في التـكوين

تأليف

أستاذ الفقهاء والمجتهدين آية الله العظمى
السيد أبو القاسم الموسوى الخوئي

[بسم الله الرحمٰن الرحيم]

[توطئة:]

[لَمّا كان] النسخ في الأحكام وهو في أُفق التشريع، [وكذا البَداء] وهو في أُفق التكوين.

وبمناسبة خفاء معنىٰ البَداء علىٰ كثير من علماء المسلمين، وأنّهم نسبوا إلىٰ الشيعة ما هم برآء منه، وأنّهم لم يُحسِنوا في الفهم، ولم يحسِنوا في النقد!

وليتهم إذ لم يعرفوا تثبّتوا، أو توقّفوا[1] كما تفرضه الأمانة

---

(١) ومن الّذين لم يتثبّتوا ولم يتوقفوا [وآختلقوا نسبة الجهل إلىٰ الله تعالىٰ علىٰ لسان الشيعة]: الفخر الرازي، عند تفسيره قوله تعالىٰ: ﴿**يمحو الله ما يشاء ويثبت**...﴾ قال: ←

في النقـل، وكما تقتـضيه الحيطة في الحـكم، والورع في الـدين.

بمناسـبة كلّ ذلـك وجب أن نـذكر شـيئاً في توضيـح معنىٰ البَـداء.

تمهيـد:

لا ريـب في أنّ العـالَم بأجمعه تحـت سـلطان الله وقدرتـه، وأنّ وجـود أيّ شـيء من الممكنـات منوط بمشـيئة الله تعـالىٰ، فإن شـاء أوجده، وإن لم يشـأ لم يوجـده.

ولا ريـب ـ أيضـاً ـ في أنّ علـم الله سـبحـانـه قد تعلَّـق بالأشـياء كلّها منـذ الأزل، وأنّ الأشـياء بأجمعها كان لهـا تعيُّـنٌ علمـيٌّ في علم الله الأزلـيّ، وهذا التعيُّـن يُعبَّر عنـه بـ «تقـدير الله» تارةً، وبـ «قضـائه» تارةً أُخرىٰ.

← قالت الرافضة: البَداء جائز علىٰ الله تعالىٰ، وهو أن يعتقد شـيئاً، ثمّ يظهر له أنّ الأمر بخلاف ما اعتقده. إنتهىٰ. [التفسـير الكبير ١٩/٦٦ المسـألة الخامسـة من الشـبهة السـادسـة].

سـبحانك اللّهمّ إنْ هذا إلاّ اختـلاق.

وقد حكىٰ الرازي في خاتمة كتاب «المحصّل» [ص ٣٦٥] عن سـليمان بن جرير كلاماً يقبح منه ذكره، ولا يحسـن منّي سـطره.

وإنّ هذه الكلمة قد صدرت علىٰ أثر كلمة أُخرىٰ تشـابهها، تفوَّه بها بعض النصارىٰ في حقّ الرسـول الأكرم صلّىٰ الله عليه وآله حينما جاء بأحكام ناسـخة لِمـا جاء به قبلهـا... [أُنـظر: الهـدىٰ إلىٰ دين المصطفىٰ ١/٢٥٧ ـ ٢٥٩، أعاجيب الأكاذيب: ٨٢ ـ ٨٤ رقم ١١. (م)].

كبرت كلمة تخرج من أفواههم، وسـيعلم الّذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون.

ولٰكنّ تقدير الله وعلمه سبحانه بالأشياء منذ الأزل لا يزاحم ولا ينافي قدرته تعالىٰ عليها حين إيجادها، فإنّ الممكن لا يزال منوطاً بتعلّق مشيئة الله بوجوده، التي قد يُعبَّر عنها بالاختيار، وقد يُعبَّر عنها بالإرادة.

فإنْ تعلّقت المشيئة به وُجد، وإلّا لم يوجَد.

والعِلم الإلٰهيّ يتعلّق بالأشياء علىٰ واقعها من الإناطة بالمشيئة الإلٰهيّة؛ لأنّ انكشاف الشيء لا يزيد علىٰ واقع ذلك الشيء، فإذا كان الواقع منوطاً بمشيئة الله تعالىٰ كان العِلم متعلّقاً به علىٰ هذه الحالة، وإلّا لم يكن العِلم عِلماً به علىٰ وجهه، وانكشافاً له علىٰ واقعه.

فمعنىٰ تقدير الله تعالىٰ للأشياء وقضائه بها: أنّ الأشياء ـ جميعها ـ كانت متعيّنة في العِلم الإلٰهيّ منذ الأزل ـ علىٰ ما هي عليه ـ مِن أنّ وجودها معلَّقٌ علىٰ أنْ تتعلّق المشيئة بها، حسب اقتضاء المصالح والمفاسد التي تختلف باختلاف الظروف، والتي يحيط بها العِلم الإلٰهيّ.

موقف اليهود من قدرة الله:

وذهبت اليهود إلىٰ أنّ قلم التقدير والقضاء حينما جرىٰ علىٰ الأشياء في الأزل استحال أن تتعلّق المشيئة بخلافه؛ ومن أجل ذلك قالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ

والإعطـاء، فقد جـرىٰ فيها قـلم التقديـر ولا يمكن فيهـا التغيير[٢].

ومـن الغـريب أنّهم ـ قاتلهـم الله ـ التزموا بسـلب القدرة عـن الله، ولم يلتـزمـوا بسـلب القدرة عن العبـد، مع أنّ المـلاك في كليهـمـا واحـد، فقـد تعـلّق العِلـم الأزلي بأفعـال الله تعـالىٰ، وبأفعال العبيـد علىٰ حـدٍّ سـواء.

موقع البَـداء عند الشـيعة:

ثـمّ إنّ البَـداء الذي تقـول به الشـيعة الإمامية إنّمـا يقع في القضـاء غير المحتـوم، أمّا المحتـوم منه فلا يتخـلّف، ولا بُـدّ من أن تتعـلّق المشـيئة بما تعلّـق به القضـاء.

وتوضيـح ذلك أنّ القضـاء علىٰ ثلاثـة أقسـام:

---

(٢) وهذه بعض الأخبار الدالّة علىٰ مشـيئة الله تعالىٰ في خلقه:

روىٰ الصدوق في كتابَي «التوحيد» و«معاني الأخبار» بإسـناده عن أبي عبـدالله عليه السـلام، أنّه قال في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**وقالت اليهود يد الله مغلولة**﴾: لم يعنوا أنّه هكذا، ولكنّهم قالوا: قد فرغ من الأمر، فلا يزيد ولا ينقص. فقال الله جلّ جلاله تكذيباً لقولهم: ﴿**غُلّت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسـوطتان ينفق كيف يشـاء**﴾ ألم تسـمع اللهَ عزَّ وجلَّ يقول: ﴿**يمحو الله ما يشـاء ويثبت وعنده أُمُّ الكتاب**﴾. [التوحيد: ١٦٧ ح ١، معاني الأخبار: ١٨ ح ١٥].

وروىٰ العيّاشـي، عن يعقوب بن شـعيب، وعن حمّاد، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، نحو ذلك. [تفسـير العيّاشـي ١/ ٣٣٠ ح ١٤٦ و١٤٧].

هذه الروايات وغيرها ـ ممّا نذكره في هذه الرسـالة ـ موجودة في كتاب البحار لشـيخنا المجلسـي، ٤/ ٩٢ ـ ١٣٤ (ج٢ ص١٣١ ـ ١٤٢ ط كمباني).

أقسـام القضـاء الإلٰهيّ:

الأول: قضـاء الله الـذي لم يُطْلِـع عليه أحـداً من خلقـه، والعِلم المخـزون الذي اسـتأثره لنفسـه.

ولا ريـب في أنّ البَـداء لا يقع في هـذا القسـم، بل ورد في روايـات كثيرة عن أهل البيـت عليهم السـلام أنّ البَـداء إنّما ينشـأ من هـذا العِلم.

روىٰ الشـيخ الصدوق في «العيـون» بإسـناده عن الحسـن ابن محمّـد النوفـلي، أنّ الرضـا عليـه السـلام قـال لسـليمان المروزي:

«رويـتُ عن أبي، عـن أبي عبـدالله عليه السـلام أنّه قـال: إنّ لله عـزّ وجلّ عِلمَـين: عِلماً مخـزوناً مكنوناً، لا يعلمـه إلّا هـو، مِن ذلـك يكون البَـداء؛ وعِلماً علّمـه ملائكته ورسـله، فالعلماء مـن أهل بيـت نبيّك يعلمونـه...»[٣].

وروىٰ الشـيخ محمّـد بن الحسـن الصفّـار في «بصـائـر الدرجات» بإسـناده عن أبي بصير، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال:

---

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السـلام ١/١٨١ باب ١٣ في ذكر مجلس الرضا عليه السـلام مع سـليمـان المـروزي، وفيه: «نبـيّنا» بدل «نبـيّك»، وعنه في بحار الأنوار ٤/٩٥ ح ٢ (باب البَداء والنسـخ، ج٢ ص١٣٢ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

«إنّ لله عِلمَـين: علمٌ مكنـونٌ مخزونٌ، لا يعلمـه إلاّ هـو، من ذلـك يكـون البَـداء؛ وعِلمٌ علّمـه ملائكته ورسـله وأنبـياءه، ونحن نعلمـه»(٤).

الثـاني: قضـاء الله الـذي أخبر نبيّه وملائكته بأنّـه سـيقع حتمـاً.

ولا ريـب في أنّ هـذا القسـم ـ أيضاً ـ لا يقـع فيه البَـداء، وإن افتـرق عن القسـم الأول بأنّ البَـداء لا ينشـأ منه.

قال الرضـا عليه السـلام لسـليمان المروزي ـ في الروايـة المتقدّمة ـ عن الصـدوق:

«إنّ عليّـاً عليه السـلام كان يقـول: العِلم عِلمـان: فعِلمٌ علّمـه اللهُ ملائكتـه ورسـله، فمـا علّمـه ملائكتـه ورسـله فإنّـه يكـون، ولا يكـذِّب نفسَـه ولا ملائكتـه ولا رسـله؛ وعِلمٌ عنـده مخـزونٌ لم يُطلِـع عليه أحـداً من خلقـه، يقـدِّم منـه ما يشـاء، ويؤخِّـر ما يشـاء، ويمحو مـا يشـاء، ويثبت ما يشـاء»(٥).

وروىٰ العيّاشـي، عن الفضيـل، قال: سـمعت أبا جعفـر

---

(٤) بصائر الدرجات: ١٢٩ ح ٢، وعنه في بحار الأنوار ٤/١٠٩ ح ٢٧ (باب البَداء والنسـخ، ج٢ ص١٣٦ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ، والكافي ١/١١٤ ح ٨ وفيه: «فنحن» بدل «ونحن»، وعنه في الوافي ١/٥١٣ ح ٤١٤ (باب البَداء، ج١ ص١١٣).

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السـلام ١/١٨٢ (باب ١٣)، ورواه الشيخ الكليني عن الفضيل بن يسـار عن أبي جعفر عليه السـلام في الكافي ١/١١٤ ح ٦ بآختلاف يسـير، وعنه في الوافي ١/٥١٢ ح ٤١٢ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

عليه السـلام يقول:

«من الأُمـور أُمـور محتـومة جائية لا محـالة، ومن الأُمـور أُمـور موقوفـة عند الله، يقـدِّم منها مـا يشـاء، ويمحـو ما يشـاء، ويثـبت منها ما يشـاء، لم يُطلع علىٰ ذلك أحـداً ـ يعني الموقوفة ـ فأمّـا ما جـاءت به الرسـل فهي كائنـة، لا يكذِّب نفسَـه، ولا نبـيّه، ولا ملائكتـه»[٦].

الثـالث: قضـاء الله الذي أخبـر نبـيّه وملائكته بوقوعـه في الخـارج، إلّا أنّـه موقوف علىٰ أن لا تتعـلّق مشـيئة الله بخلافـه.

وهـذا القسـم هو الـذي يقع فيه البَـداء:

﴿يَمْحُـو اللهُ مَا يَشـاءُ وَيُثْـبِتُ وَعِنْـدَهُ أُمُّ الْكِتَـابِ﴾[٧] ﴿لله الْأَمْـرُ مِنْ قَبْـلُ وَمِنْ بَعْـدُ﴾[٨].

وقـد دلّت علىٰ ذلـك روايات كثيـرة، منها هـذه:

١ ـ مـا في «تـفسـير عليّ بن إبـراهيـم» عن عبـدالله بن مسـكان، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال:

«إذا كـان ليلة القـدر نزلت المـلائكـة والروح والكَتَبـة إلىٰ سـماء الدنيا، فيكتبـون ما يكـون من قضـاء الله تعـالىٰ في تـلك السـنة، فإذا أراد الله أن يقـدِّم شـيئاً، أو يؤخِّـره، أو ينقص شـيئاً،

---

(٦) تفسـير العيّاشـي ٢/٢١٧ ح ٦٥ بآختلاف يسـير، وعنه في بحار الأنوار ٤/١١٩ ح ٥٨ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٣ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(٧) سـورة الرعد ١٣: ٣٩.

(٨) سـورة الروم ٣٠: ٤.

أمر المَلَـكَ أن يمحـو ما يشـاء، ثمّ أثبـت الذي أراده.

قـلت: وكلّ شـيء هو عنـد الله مثبت في كتـاب؟

قـال: نعـم.

قـلت: فأيّ شـيء يكون بعـده؟

قـال: سـبحان الله! ثمّ يُحْـدِثُ الله أيضـاً ما يشـاء، تبارك وتعـالىٰ»[٩].

٢ ـ مـا في تفسـيره أيضاً، عن عبـدالله بن مسـكان، عن أبي جعفـر وأبي عبـدالله وأبي الحسـن عليهم السـلام، في تفسْـير قوله تعـالىٰ: ﴿فِيْهَـا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْـرٍ حَكِيْـمٍ﴾[١٠].

«أي: يقـدِّر اللهُ كـلَّ أمر مـن الحقّ ومـن الباطل، ومـا يكون في تـلك السـنة، وله فيه البَـداء والمشـيئة، يقـدِّم ما يشـاء ويؤخِّر ما يشـاء من الآجـال والأرزاق والبـلايـا والأعـراض والأمـراض، ويزيد فيهـا ما يشـاء وينقص مـا يشـاء...»[١١].

٣ ـ مـا في كتـاب «الاحتجـاج» عـن أمير المؤمنيـن عليه السـلام، أنّه قـال:

«لولا آيـة في كتـاب الله، لأخبـرتكم بما كان، وبمـا يكون، وبمـا هو كائـن إلىٰ يـوم القيامة، وهـي هذه الآيـة: ﴿يَمْحُو

---

(٩) تفسـير القمي ١/٣٦٦ بآختلاف يسـير، وعنه في بحار الأنوار ٤/٩٩ ح ٩ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٣ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(١٠) سـورة الدخان ٤٤: ٤.

(١١) تفسـير القمي ١/٣٦٦، وعنـه في بحار الأنوار ٤/١٠١ ح ١٢ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٤ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

الله . . . ﴾»[١٢].

وروىٰ الصدوق في «الأمالي» و«التوحيد» بإسناده عن الأصبغ، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مثله[١٣].

٤ ـ ما في «تفسير العيّاشي» عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«كان عليّ بن الحسين عليه السلام يقول: لولا آية في كتاب الله لحدّثتكم بما يكون إلىٰ يوم القيامة.

فقلت: أيّة آية؟

قال: قول الله: ﴿يَمْحُو اللهُ . . . ﴾»[١٤].

٥ ـ ما في «قرب الإسناد» عن البزنطي، عن الرضا عليه السلام، قال:

«قال أبو عبدالله، وأبو جعفر، وعليّ بن الحسين، والحسين بن عليّ، والحسن بن عليّ، وعليّ بن أبي طالب عليهم السلام: واللهِ لولا آية في كتاب الله لحدّثناكم بما يكون إلىٰ أن تقوم الساعة: ﴿يَمْحُو اللهُ . . . ﴾»[١٥].

---

(١٢) الاحتجاج: ٢٥٨ (ص١٣٧، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف).

(١٣) الأمالي: ٢٨٠ ح ١ ب٥٥، التوحيد: ٣٠٥، وعنهما في بحار الأنوار ٤/٩٧ ذح ٤. (م).

(١٤) تفسير العيّاشي ٢/٢١٥ ح ٥٩، وعنه في بحار الأنوار ٤/١١٨ ح ٥٢ (باب البَداء والنسخ ج٢ ص١٣٩ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(١٥) قرب الإسناد: ٣٥٣ ح ١٢٦٦، وعنه في بحار الأنوار ٤/٩٧ ح ٥ (باب البَداء والنسخ ج٢ ص١٣٢ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

إلىٰ غيـر ذلك مـن الروايات الدالّـة علىٰ وقـوع البَـداء في القضـاء الموقوف.

وخلاصـة القـول:

إنّ القضـاء الحتمي المعـبَّـر عنه باللـوح المحفوظ، وبـأُمّ الكتاب، والعِـلم المخزون عنـد الله، يسـتحيل أن يقـع فيه البَـداء.

وكيف يُتصـوَّر فيه البَـداء؟! وأنّ الله سـبحانه عالِمٌ بجميـع الأشـياء منذ الأزل، لا يعـزب عن علمـه مثقال ذرّة في الأرض ولا في السـماء.

روىٰ الصـدوق في «إكمـال الدين» بإسـناده عن أبي بصيـر وسـماعة، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال:

«مَـن زعم أنّ الله عـزّ وجلّ يبـدو له في شـيء [اليوم][١٦] لم يعلمـه أمس فآبرأوا منـه»[١٧].

وروىٰ الـعيّاشـي عن ابن سـنـان، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، يقول:

«إن الله يقـدِّم ما يشـاء، ويؤخِّر ما يشـاء، ويمحو ما يشـاء، ويثـبت ما يشـاء، وعنـده أُمُّ الكتـاب.

---

(١٦) أثبتناه من المصدر. (م).

(١٧) إكمال الدين: ٧٠، وعنه في بحارالأنوار ٤/١١١ ح ٣٠ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٦) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

وقـال: فكلّ أمـر يريده الله فهـو في علمـه قبل أن يصنعـه، ليس شـيء يبـدو له إلّا وقـد كان في علمـه، إنّ الله لا يبـدو له من جهـل»[١٨].

وروىٰ أيضـاً عن عمّار بن موسىٰ، عن أبي عبـدالله عليه السـلام:

«سُـئل عن قـول الله: ﴿يَمْحُـو اللهُ...﴾.

قال: إنّ ذلك الكتـاب كتاب يمحـو الله [فيه][١٩] ما يشـاء ويثبت، فمـن ذلـك الـذي يـردّ الـدعاءُ القضـاءَ، وذلك الدعـاء مكتـوب عليـه: الـذي يُـردُّ به القضـاء، حتّىٰ إذا صـار إلىٰ أُمّ الكتـاب لم يغـنِ الدعاء فيه شـيئاً»[٢٠].

وروىٰ الشـيخ الـطوسـي في كتـاب «الغَيْـبة» بإسـناده عن البـزنطي، عن أبي الحسـن الرضـا عليه السـلام، قال:

«[قال][٢١] عليُّ بن الحسـين، وعليُّ بن أبي طالـب قبله، ومحمّـد بن عليّ، وجعفر بن محمّـد: كيـف لنا بالحـديث مع هـذه الآية: ﴿يَمْحُـو اللهُ...﴾ فأمّـا من قـال بأنّ الله تعـالىٰ لا يعـلم

---

(١٨) تفسـير العيّاشـي ٢/٢١٨ ح ٧١ وفيه: «لَكلّ» بدل «فكلّ»، وعنه في بحار الأنوار ٤/١٢١ ح ٦٣ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٩) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(١٩) أثبتناه من المصدر. (م).

(٢٠) تفسـير العيّاشـي ٢/٢٢٠ ح ٧٤، وعنه في بحار الأنوار ٤/١٢١ ح ٦٥ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٩) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(٢١) أثبتناه من المصدر. (م).

الشـيء إلاّ بعـد كونه، فقـد كفر وخـرج عن التوحيـد»[٢٢].

والروايـات المأثورة عـن أهل البيـت عليهم السـلام أنّ الله لم يـزل عالــمــاً قبـل أن يخـلق الــخــلق، فهـي فوق حـدّ الإحصاء[٢٣]، وقـد اتّفقت عـلىٰ ذلك كلمـة الشـيعة الإمامية طبقـاً لكتـاب الله وسُـنّـة رسـوله، جريـاً علىٰ ما يقتضيـه حكم العقـل الفطري الصحيـح.

---

(٢٢) الغَيْبـة: ٤٣٠ ح ٤٢٠، وعنه في بحار الأنوار ٤/١١٥ ذح ٤٠ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٦ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

وروىٰ الشـيخ الكليني بإسـناده عن عبـدالله بن سـنان، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال: «ما بدا لله في شـيء إلاّ كان في علمه قبل أن يبدو له». الكافي ١/١١٤ ح ٩، وعنه في الوافي ١/٥١٤ ح ٤١٦ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

(٢٣) أُنظر ذلك ـ علىٰ سـبيل المثال لا الحصر ـ في: الكافي ١/٦٧ ح ٢ باب أدنىٰ المعرفة، و١/٨٣ ـ ٨٤ ح ١ ـ ٦ باب صفات الذات، و١/١٠٤ ـ ١٠٩ ح ١ و٤ و٦ باب جوامع التوحيد، و١/١١٥ ح ١١ باب البَداء، التوحيد: ١٣٥ ح ٥ و٦، وص١٣٦ ح ٨، وص١٣٧ ح ٩ باب العلم، وص١٣٩ ـ ١٤٨ ح ١ ـ ١٩ باب صفات الذات وصفات الأفعال.

وكذا ما ورد في تفسـير قوله تعالىٰ: ﴿**وما يُعمَّر من معمَّر ولا يُنقص من عمره إلاّ في كتاب**﴾ سـورة فاطر ٣٥: ١١، وقوله تعالىٰ: ﴿**كلّ يوم هو في شـأن**﴾ سـورة الرحمٰن ٥٥: ٢٩، وقوله تعالىٰ: ﴿**ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في آنفسـكم إلاّ في كتاب من قبل أن نبرأها إنّ ذلك علىٰ الله يسـير**﴾ سـورة الحديد ٥٧: ٢٢، وقوله تعالىٰ: ﴿**إنّا أنزلناه في ليلة القدر**...﴾ سـورة القدر ٩٧: ١ ـ ٥، وغيرها كثير. (م).

ثمرة الاعتقاد بالبَـداء:

والبَـداء: إنّمـا يكـون في القضـاء المـوقوف، المعـبَّر عنه بلـوح المحـو والإثبـات. والالتـزام بجـواز البَـداء فيه لا يسـتلزم نسـبةالجهل إلىٰ الله سـبحانه، وليس في هـذا الالتزام ما ينـافي عظمته وجلالـه.

فالقول بالبَـداء: هو الاعتـراف الصريح بـأنّ العالَم تحـت سـلطان الله وقـدرتـه في حدوثـه وبقائه، وأنّ إرادة الله نافـذة في الأشـياء أزلاً وأبـداً.

بـل وفي القـول بالبَـداء يتّضـح الفارق بـين العِلم الإلٰهـيّ وبين عِـلم المخلوقين.

فعِلـمُ المخلوقين ـ وإن كانـوا أنبـياء أو أوصيـاء ـ لا يحيـط بمـا أحـاط به علمـه تعـالىٰ، فإنّ بعضـاً منهم وإن كان عالِمـاً ـ بتعليم الله إيّـاه ـ بجميع عـوالِم الممكنات لا يحيـط بما أحـاط به عـلم الله المخـزون الذي اسـتأثر به لنفسـه، فإنّه لا يعـلم بمشـيئة الله تعـالىٰ ـ لوجود شـيء ـ أو عـدم مشـيئته إلّا حيـث يخبره الله تعـالىٰ به علىٰ نحـو الحتم.

والقـول بالبَـداء: يوجب انقـطاع العبـد إلىٰ الله، وطلبـه إجابة دعـائه منه، وكفـاية مهمّاته، وتوفيقـه للطاعة، وإبعـاده عن المعصيـة.

فـإنّ إنكـار البَـداء والالتزام بـأنّ ما جـرىٰ به قلـم التقدير

كائـن لا محـالة ـ دون اسـتثناء ـ يلزمه يأس المعتقـد بهذه العقيـدة عن إجـابة دعائه.

فـإنّ ما يطلبـه العبـد من ربّـه إن كان قـد جرىٰ قـلم التقدير بإنفـاذه فهو كـائن لا محـالة، ولا حاجة إلىٰ الدعـاء والتوسّـل.

وإنْ كـان قد جـرىٰ القلم بخـلافه لم يقـع أبداً، ولم ينفعـه الدعاء والتضـرّع.

وإذا يئـس العبـد من إجـابة دعائه تَـرَكَ التضرّع لخالقـه، حيث لا فائـدة في ذلـك، وكـذلـك الحـال في سـائـر العبادات والصـدقات التي ورد عن المعصـومين عليهم السـلام أنّها تزيـد في العمـر أو في الـرزق، أو غير ذلـك ممّا يطلبـه العبـد.

وهـذا هو سـرّ ما ورد في روايـات كثـيرة عن أهـل الـبيت عليهم السـلام من الاهتمام بشـأن البَـداء.

فقـد روىٰ الصـدوق في كتابه «التوحيـد» بإسـناده عن زرارة، عن أحـدهما عليهما السـلام، قال:

«مـا عُبـد اللهُ عـزَّ وجلَّ بشـيء مثل البَـداء»[٢٤].

وروىٰ بإسـناده عن هشـام بن سـالم، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال:

---

(٢٤) التـوحيد: ٣٣٢ ح ١ (بـاب البَـداء ص٢٧٢ ط سـنة ١٣٨٦، وفي نسـخة أُخرىٰ: «أفضـل من البَداء» بدل «مثل البَداء»)، ورواه الشـيخ الكليني أيضاً في الكافي ١/١١٣ ح ١، وعنه في الوافي ١/٥٠٧ ح ٤٠٣ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

«ما عُـظِّم اللهُ عـزَّ وجلَّ بمثـل البَـداء»[٢٥].

وروىٰ وبإسـناده عن محمّـد بن مسـلم، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال:

«مـا بعث اللهُ عـزَّ وجلَّ نبيّـاً حتّىٰ يأخـذ عليه ثـلاث خصال: الإقـرار بالعبودية، وخلع الأنـداد، وأنّ الله يقـدِّم ما يشـاء ويؤخِّر ما يشـاء»[٢٦].

والسـرّ في هـذا الاهتمام: أنّ إنكار البَـداء يشـترك بالنتـيجة مع الـقـول بأنّ الله غيـر قادر علىٰ أن يغـيِّر ما جـرىٰ عليه قلم التقـدير، تعـالىٰ الله عـن ذلك علـوّاً كبيراً؛ فـإنّ كِلا القولـين يؤيس العبـدَ من إجـابة دعائه، وذلـك يوجب عـدم توجُّهـه في طلبـاته إلىٰ ربّـه.

* * *

---

(٢٥) التوحيد: ٣٣٣ ح ٢ (باب البَداء ص٢٧٢ ط سـنة ١٣٨٦)، ورواه الشـيخ الكليني أيضاً في الكافي ١/١١٣ ذح ١، وعنه في الوافي ١/٥٠٧ ح ٤٠٤ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

(٢٦) التوحيد: ٣٣٣ ح ٣ (باب البَداء ص٢٧٢ ط سـنة ١٣٨٦)، ورواه الشـيخ الكليني أيضـاً في الكافي ١/١١٤ ح ٣ وفيه: «الإقرار له»، وعنه في الوافي ١/٥١٠ ح ٤٠٦ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

[وروىٰ الشـيخ الكليني بإسـنـاده عن مالـك الجهني، قال: سـمعت أبا عبـدالله عليه السـلام يقول: لو علم الناس ما في القول بالبَداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه. الكافي ١/١١٥ ح ١٢. (م).]

حقيقة البَـداء عند الشـيعة:

وعلىٰ الجملـة: فإنّ البَـداء ـ بالمعنىٰ الذي تقـول به الشـيعة الإمـاميّة ـ هـو من الإبـداء (الإظهـار) حقيقـةً[٢٧]، وإطـلاق لفظ البَـداء عليه مبـنيٌّ علىٰ التنـزيل والإطلاق بعـلاقة المشـاركة؛ وقد أُطلـق بهذا المعـنىٰ في بعـض الروايات من طـرق أهل السُـنّة.

روىٰ البخاري بإسـناده عن أبي عمـرة، أنّ أبـا هريرة حـدّثه أنّه سـمع رسـول الله صـلّىٰ الله عليـه وآله يقـول:

«إنّ ثلاثـة في بني إسـرائيل: أبرص، وأعمـىٰ، وأقرع، بَـدا لله عـزَّ وجـلَّ أن يبـتليـهم، فبعـث إليهـم مَلَكاً فـأتىٰ الأبـرص...»[٢٨].

وقـد وقع نظيـر ذلك في كثـير من الاسـتعمالات القرآنيـة:

كقوله تعـالىٰ: ﴿**الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ وعَـلِمَ أَنَّ فِيْـكُمْ ضَعْفاً**﴾[٢٩].

وقوله تعـالىٰ: ﴿**لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِـزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِـثُوا أَمَـداً**﴾[٣٠].

وقوله تعـالىٰ: ﴿**لِنَبْـلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَـنُ عَمَلاً**﴾[٣١].

---

(٢٧) أُنظر مادّة «بدا» من: لسـان العرب ١٤/٦٥ والصحاح ٦/٢٢٧٨. (م).

(٢٨) صحيح البخاري ٤/٢٠٨ (٤/١٤٦ باب ما ذكر عن بني إسـرائيل).

(٢٩) سـورة الأنفال ٨: ٦٦.

(٣٠) سـورة الكهف ١٨: ١٢.

(٣١) سـورة الكهف ١٨: ٧.

ومـا أكثر الروايـات من طـرق أهل السُـنّة في أنّ الصـدقة والدعاء يغـيّران القضـاء[٣٢].

أمّـا ما وقـع في كلمـات المعصـومين عليهم السـلام من الإنبـاء بالحوادث المسـتقبَلة، فتحقيق الحـال فيها: أنّ المعصـوم متىٰ مـا أخبر بوقـوع أمر مسـتقبَل علىٰ سـبيل الحتم والجـزم، ودون تعليـق، فذلـك يـدلّ أنّ مـا أخبـر بـه ممّـا جـرىٰ به القضـاء المحتوم، وهـذا هو القسـم الثاني (الحتـمي) من أقسـام القضاء المتقـدّمة؛ وقد علمـتَ أنّ مثـله ليس موضعـاً للبَـداء، فإنّ الله لا يكـذِّب نفسـه ولا نبـيَّه.

ومـتىٰ ما أخبـر المعصـوم بشـيء معلّقاً علىٰ أن لا تتعـلّق المشـيئـة الإلٰهيّـة بخلافه، ونصـبَ قرينةً ـ متّصلـة أو منفصلـة ـ

---

(٣٢) ومن الروايات التي تفيد أنّ الدعاء يغير القضاء ما يلي:

.روىٰ سـليمان، قال: قال رسـول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسـلّم: لا يردّ القضاء إلّا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلّا البرّ.

رواه الترمذي في سـننه ٤/٤٤٨ ح ٢١٣٩ (٨/٣٥٠ باب ما جاء: لا يردّ القدر إلّا الدعاء).

وروىٰ ثوبان، قال: قال رسـول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسـلّم: لا يزيد في العمر إلّا البرّ، ولا يردّ القدر إلّا الدعاء، وإنّ الرجل ليحرم الرزق بخطيئة يعملها [أو: بالذنب يصيبه].

رواه ابن ماجة في سـننه ١/٣٥ ح٩٠ [و٢/١٣٣٤ ح٤٠٢٢] (١/٢٤ باب في القـدر)، ورواه الحـاكم في المسـتدرك ١/٤٩٣ وصحّحـه ولم يتعقبـه الذهبي، ورواه أحمد في مسـنده ٥/٢٧٧ و٢٨٠ و٢٨٢.

والروايات بهذا المعنىٰ كثيرة تطلب من مظانّها.

علىٰ ذلك، فهذا الخبر إنّما يدلّ علىٰ جريان القضاء الموقوف، الذي هو موضع البَداء.

والخبرُ الذي أخبر به المعصوم صادقٌ وإن جرىٰ فيه البَداء، وتعلّقت المشيئة الإلٰهيّة بخلافه، فإنّ الخبر ـ كما عرفت ـ منوط بأن لا تخالفه المشيئة.

روىٰ العيّاشي عن عمرو بن الحمق، قال:

«دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام حين ضُرب على قرنه، فقال لي: يا عمرو، إنّي مفارقكم. ثمّ قال: سنة السبعين فيها بلاء...

فقلت: بأبي أنت وأُمّي، قلتَ: إلىٰ السبعين بلاء، فهل بعد السبعين رخاء؟

قال: نعم يا عمرو، إنّ بعد البلاء رخاء... وذكر آية ﴿يَمْحُو اللهُ...﴾»[٣٣].

* * *

(٣٣) تفسير العيّاشي ٢/٢١٧ ح ٦٨، وعنه في بحار الأنوار ٤/١١٩ ح ٦٠. (م).

مصـادر التوثيق والتعضيـد

١ ـ **القـرآن الكريـم**.

٢ ـ **الاحتجـاج علىٰ أهل اللجاج**، لأبي منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الـطبـرسي (ق ٦ هـ) تعليق: السيّد محمّد باقر الموسوي الخرسان، نشر: دار المرتضىٰ، مشهد/١٤٠٣ هـ (مصوَّر علىٰ طبعة مؤسّسة الأعلمي، بيروت/١٤٠٣ هـ).

٣ ـ **الإرشاد في معرفة حجج الله علىٰ العباد**، للشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ) تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت ـ عليهم السـلام ـ لإحياء التراث، قم/١٤١٣ هـ.

٤ ـ **أعـاجيب الأكـاذيب**، للشيخ محمّـد جواد البـلاغي (١٢٨٢ ـ ١٣٥٢ هـ) إعداد: السيّد محمّد عليّ الحكيم، نشر: دار الإمام السجّاد عليه السـلام، قم/١٤١٢ هـ.

٥ ـ **الأعـلام**، لخير الدين الزركلي، المتوفّىٰ سنة ١٣٩٦ هـ، الطبعة السادسة، نشر: دار العلم للملايين، بيروت/١٩٨٤ م.

٦ ـ **إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ**، لأمين الإسلام أبي عليّ الفضل بن الحسن الـطبـرسي، المتـوفّىٰ سنـة ٥٤٨ هـ، تقـديم: السيّد محمّد مهدي الخرسان، الطبعة الثالثة، منشورات دار الكتب الإسلامية، طهران، بالتصوير علىٰ طبعة النجف الأشرف.

٧ ـ **أعيان الشيعة**، للسيّد محسن الأمين العاملي، تحقيق: السيّد حسن الأمين، نشر: دار التعارف، بيروت/١٤٠٣ هـ.

٨ ـ **إكمال الدين وإتمام النعمة**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن

عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفّاري، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، قم/١٤٠٥ هـ.

٩ ـ **الأمـالي**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، تقديم: الشيخ حسين الأعلمي، نشر: مؤسّسة الأعلمي، بيروت/١٤٠٠ هـ.

١٠ ـ **بحـار الأنـوار**، لشيخ الإسـلام العلاّمة محمّد باقر المجلسي، المتوفّىٰ سنة ١١١٠ هـ، الطبعة الثانية، نشر: مؤسّسة الوفاء، بيروت/١٤٠٣ هجريـة.

١١ ـ **بصـائر الدرجات الكبرىٰ**، لشيخ القميّين أبي جعفر محمّد بن الحسن بن فرّوخ الصفّار، المتوفّىٰ سنة ٢٩٠ هـ، منشورات مؤسّسة الأعلمي، طهران/١٤٠٤ هـ.

١٢ ـ **تفسير العيّاشي**، لأبي النضر محمّد بن مسعود بن عيّاش السلمي السمـرقنـدي (ق ٣ هـ) تحقيق: السيّد هاشم الـرسـولي المحلاّتي، نشر: المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

١٣ ـ **تفسير القمي**، لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم القمي (ق ٣ و٤ هـ) تصحيح وتعليق: السيّد طيّب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة، مؤسّسة دار الكتاب، قم/١٤٠٤ هـ (مصوَّرة علىٰ طبعة بيروت الثانية، سنة ١٣٨٧ هـ).

١٤ ـ **التفسير الكبير**، للفخر الرازي، المتوفّىٰ سنة ٦٠٦ هـ، الطبعة الثالثة.

١٥ ـ **التوحيـد**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القمي، المتـوفّىٰ سنـة ٣٨١ هـ، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الحسيني الطهراني، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين

في الحوزة العلمية، قم.

١٦ ـ **الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة**، للعلّامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفّىٰ سنة ١٣٨٩ هـ، الطبعة الثالثة، نشر: دار الأضواء، بيروت/١٤٠٣ هـ.

١٧ ـ **سنن ابن ماجة**، للحافظ أبي عبدالله محمّد بن يزيد القزويني (٢٠٧ ـ ٢٧٥ هـ) تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الفكر.

١٨ ـ **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**، لأبي عيسىٰ محمّد بن عيسىٰ ابن سوره (٢٠٩ ـ ٢٩٧ هـ) تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩ ـ **الصحاح**، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الثالثة، نشر: دار العلم للملايين، بيروت/١٤٠٤ هـ.

٢٠ ـ **صحيح البخاري**، لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري الجعفي (١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ) تحقيق: أحمد محمّد شاكر، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١ ـ **عيون أخبار الرضا عليه السلام**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، تصحيح: السيّد مهدي الحسيني اللاجوردي، نشر: انتشارات جهان، طهران.

٢٢ ـ **الغَيْبة**، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ عليّ أحمد ناصح، نشر: مؤسّسة المعارف الإسلامية، قم/١٤١١ هـ.

٢٣ ـ **قرب الإسناد**، للشيخ أبي العبّاس عبدالله بن جعفر الحميري

(ق ٣ هـ) تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، قم/١٤١٣ هـ.

٢٤ ـ **الكافي**، لثقة الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازي، المتوفّىٰ سنة ٣٢٩ هـ، تصحيح: الشيخ نجم الدين الآملي، تعليق: عليّ أكبر الغفّاري، نشر: المكتبة الإسلامية، طهران/١٣٨٨ هـ.

٢٥ ـ **كفاية الأثر في النصّ علىٰ الأئمّة الاثني عشر**، لأبي القاسم عليّ ابن محمّد بن عليّ الخزّاز القمي الرازي (ق ٤ هـ) تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري الخوئي، نشر: انتشارات بيدار، قم/١٤٠١ هـ.

٢٦ ـ **الكنىٰ والألقاب**، للمحدّث الشيخ عبّاس القمي، المتوفّىٰ سنة ١٣٥٩ هـ، تصحيح: السيّد حسن الحسيني اللواساني النجفي، مطبعة العرفان، صيدا/١٣٥٧ هـ.

٢٧ ـ **لسان العرب**، لابن منظور المصري، أدب الحوزة، قم/١٤٠٥ هـ (مصوَّر).

٢٨ ـ **معاني الأخبار**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، تصحيح: عليّ أكبر الغفّاري، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، قم/١٣٦١ هـ. ش.

٢٩ ـ **محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين**، لفخر الدين محمّد بن عمر الخطيب الرازي (٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ) تعليق: طٰهٰ عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأُولىٰ، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت/١٤٠٤ هـ.

٣٠ ـ **المستدرك علىٰ الصحيحين**، للحافظ أبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، المتوفّىٰ سنة ٤٠٥ هـ، نشر: دار الفكر، بيروت/١٣٩٨ هـ.

٣١ ـ **مسند أحمد بن حنبل**، نشر: دار الفكر، بيروت.

٣٢ ـ **معجم رجال الحديث**، لآية الله العظمىٰ السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٣١٧ ـ ١٤١٣ هـ) الطبعة الثالثة، بيروت/١٤٠٣ هـ، منشورات مدينة العلم ـ قم.

٣٣ ـ **نصائح الهدىٰ والدين**، للشيخ محمّد جواد البلاغي (١٢٨٢ ـ ١٣٥٢ هـ) الطبعة الأُولىٰ، مطبعة دار السلام، بغداد/١٣٣٩ هـ.

٣٤ ـ **نقباء البشر في القرن الرابع عشر** (طبقات أعلام الشيعة)، للعلّامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفّىٰ سنة ١٣٨٩ هـ، تعليق: السيّد عبد العزيز الطباطبائي، الطبعة الثانية، نشر: دار المرتضىٰ، مشهد/١٤٠٤ هـ.

٣٥ ـ **الهدىٰ إلىٰ دين المصطفىٰ**، للشيخ محمّد جواد البلاغي (١٢٨٢ ـ ١٣٥٢ هـ) نشر: دار الكتب الإسلامية، قم (مصوَّر علىٰ الطبعة الثانية ـ النجف الأشرف).

٣٦ ـ **الوافي**، للمحدّث الشيخ محمّد محسن الفيض الكاشاني، المتوفّىٰ سنة ١٠٩١ هـ، نشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، أصفهان/١٤٠٦ هـ.

فهـرس المحـتوىٰ

الإهـداء	٥
مقـدِّمة الإعـداد	٧
مسـألة في البَـداء (الرسالة الأُولىٰ)	١٥
البَـداء في التكوين (الرسالة الثانية)	٢٩
مصـادر التوثيق والتعضيـد	٤٩
فهـرس المحتـوىٰ	٥٥